
دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

الأندلس مجتمع فيودالي *

بدرو شالميطا
ترجمة : ذ.محمد فتحة**

تمهيـــد :

قمنا بترجمة هذا العمل لسببين اثنين :

ـ التوظيف الجيد من قبل الدارس لأدوات التحليل الماركسي ، وهو أمركفيل بإغناء القدرات المنهاجية للباحثين ذوي الاهتمامات المماثلة .

ـ يمثل هذا العمل ، بالنظر إلى نتائجه ، قدوة حسنة ، لفئة من الباحثين ، محدودة العدد ، لازالت منبهرة بأعمال مدرسة لم تتحرر من أغلال الدغمائية والتصورات الجاهزة.

إلى عهد قريب لم يتساءل أحد ، عما إذا كانت الأندلس قد انتمت إلى العالم الفيودالي . ابتداء من 1968 - 1970 تاريخ جمع المعطيات حول مختلف أشكال الإقطاعات الموجودة بإسبانيا الإسلامية ، اقترحت تصنيفا لها وتابعت تطوراتها (1) وقد أعقب ذلك محاولة لتحديد الكيفية التي يمكنني بها مقاربة إشكالية وجود فيودالية بالأندلس .

وقد أثار ذلك لدينا عدة مسائل تستحق في الواقع بحثا متعمقا نتمكن بواسطته من تقديم إجابات مبنية على المعطيات التاريخية وليس على الأحكام المسبقة التي تنطلق من القناعات الإيديولوجية أو تقوم على أساس الحدس(2).

للقيام بذلك ، انطلقنا من التعريف الذي اقترحه ك. كاهن (3) لمصطلح الفيودالية. وفي سنة 1972 أثيرت المسألة من جديد من زاوية أخرى ، هل هناك تطابق مع " نمط الإنتاج الفيودالي" الذي يمكن تسميته بشكل أكثر دقة بنمط الإنتاج الإقطاعي **(Domaniel) (4) .

في كل هذه الحالات كانت المقاربات متشابهة . وكان الهدف هو معرفة ما إذا كانت الوقائع والمعطيات المؤسساتية (إقطاع ـ إنزال ـ سجل ـ استضاع ... الخ) والتي كان لها طابع فيودالي ، تسمح بتطابق أكبر من مظاهر الاختلاف،حينما تتم مقارنتها مع نموذج الفيودالية بأوربا. وبذلك انتهيت إلى القناعة التالية ، وهي أن هذه التشابهات لاتعني تماثلا بنيويا ، لأن الأمر يتعلق بعناصر مندمجة داخل أنظمة اجتماعية مختلفة. ولهذا يمكن الكلام في حالة الأندلس، عن بنيات فيودالية أو فيودالوية ، أو ماقبل فيودالية أو شبيهة بالفيودالية ، لكننا لانجد بالأندلس العناصر الأربعة الجوهرية التالية :

ـ صنف معين من الإنتاج الزراعي المعتمد على الضيعة .

ـ علاقات تبعية بين شخص وآخر .

ـ تشتت السلطة .

** أستاذ باحث بكلية الآداب ـ عين الشق ـ الدار البيضاء .

- أرستقراطية عسكرية قوية .
علاوة على غياب البنية الفوقية والإيديولوجية المميزة للمجتمع الفيودالي . ولهذا فإنه من غير الصائب أن نتحدث عن الفيودالية بالأندلس (5).
إن هذه المقاربات لم توضح شيئا يذكر . وتعبر عن منطلقات متحيزة ، لأنها تفترض بشكل ضمني شمولية نموذج التشكيلة الأوربية ، في حين أن هذا الأمر كان استثنائيا من الناحية التاريخية .
لقد كان الباحثون يقومون بجرد للتشابهات الموجودة في مجتمع ما ، مع "نموذج" بدل الانطلاق من خصوصيات المجتمع المدروس . وبدون شعور كان يتم تطبيق تصور معين يقوم على أساس تسلسل وتناسل مراحل المشاعية البدائية والعبودية والفيودالية والرأسمالية والاشتراكية . وبما أنه كان من الضروري تحديد موقع الأندلس ضمن هذا التطور التاريخي الضروري ، فقد وقع الاختيار على هذه المرحلة الوسيطة .
إن استعمال مصادر تاريخية جديدة ، وخصوصا منها المصادر الفقهية الأندلسية . وإتمام فحص المعطيات المتعلقة بالإقطاعات العقارية(6) وفهم أعمال كـ فيتفوكل (7) وسمير أمين (8) وبيير غيشار (9)، يسمح بطرح الموضوع من جديد وبشكل مخالف لما سبق ، بحيث سوف نعمل على عزل خصائص المجتمع الأندلسي وسنقوم بوصف موضوعي للسمات الخاصة التي تؤكد اختلاف البنيات الأندلسية . وبهذا النهج فإن الإشكالية تتغير ، ونظرتنا للموضوع تتعمق أكثر. لأن توفر معطى مشترك لايشكل بالضرورة نفس الدلالة بالنسبة لمجتمعات مختلفة .
إن المنحى الأول خطير لأنه يشوه الحقيقة التي يعمل على ترجمتها . وهذه حالة ر- ي- بورنس(10) الذي يرى في إجبار مسلمي فالنس على حمل الماء والزرع وإعطاء دجاجة أو دجاجتين لسيد المنطقة خلال أعياد الميلاد ، استمرارا للسخرة الإسلامية ، واعتبرها حججا على عادات قديمة . أي أن الأندلس كانت خلال ق XIIم مجتمعا فيوداليا.وبعكس ذلك فإن بـ- كيشار يؤكد في مقال جديد له وعن صواب (11)،أن السخرة الإسلامية كانت"واجباعموميا تفرضها السلطة المركزية أو الجماعة...ولم تكن لها قيمة اقتصادية ..." وأنها تحولت في حدود 1260م إلى حق من حقوق السيد الفيودالي ، لم تتغير من حيث الشكل ، ولكنها أصبح لها مدلول مختلف من حيث الجوهر.
وفي الحالة المذكورة فقد يتعلق الأمر بتفسير يناقش ، لأننا نعرف أصل هذه الكلمة. ذلك أنني أشتغل حاليا في عقد عدلي أندلسي يرجع إلى القرن XIم (12) يبين أن من واجبات الفلاح الشريك في عقود المزارعة، نحوصاحب الأرض الهديةو الحمولة والانتقال ،وهي واجبات سنوية تستحق مع مطلع شهرغشت. ومفادها أن على المزارع أن ينقل على دوابه إلى منزل صاحب الأرض أعدادا مجهولة من أمداد القمح وأن يطحنها في رحى معينة ، وأن يقدم له أضحية العيد ، وكبشا آخر في عيد الفطر وخروفا صغيرا مع فاتح يناير ، وعددا من الدجاج. يتعلق الأمر هنا ببعض المظاهر الخارجية للملكية العقارية . فصاحب الأرض يعتني بإبراز حقوقه على الأرض التي أكراها مؤقتا لغيره من الفلاحين ***.
أما الالتزامات التي نجدها في الفترة المسيحية (نقل القمح وإهداء عدد من الدجاج...الخ) فبالرغم من شبهها بما أوردناه ، فإنها تمثل في الحقيقة تحولا عنها. فمن مجرد التزام للمزارع

نحوصاحب الأرض،فقد تحولت إلىحق وسخرة ملزمين لكل المسلمين ـ ملاكين كانوا أم لا ـ تجاه السيد المسيحي الذي يتحكم في الموقع .

لايمكن الحديث عن أي تشابه مع نمط الإنتاج الفيودالي ، إلا بعد وصف وتحليل الخصائص المميزة للمجتمع المدروس . وفي هذا المعنى ، فإننا نتوصل وبدون أن نكون قد بحثنا في ذلك ، إلى الجواب عن السؤال الأصلي : هل الأندلس مجتمع فيودالي ؟ وإذا كان الجواب نعم أي صنف من الفيودالية ؟

لن نقوم إذن بوصف ولا بتحليل أشكال مختلفة من الضياع ولا تنظيم الزبونية ، ولا تضامنات التبعية الفيودالية ولاتراتبيتها القانونية (13) .

لكننا سنحاول بخلاف ذلك ، أن نحدد نمط الإنتاج المهيمن في المجتمع "العربي الإسباني " وعلاقته مع مختلف أنماط الإنتاج التابعة . ذلك أن علاقة أنماط الإنتاج الغالبة بأنماط الإنتاج التابعة ، تؤثر في التشكيلة الاجتماعية التي ينجم عنها بدورها علاقات إنتاج تسمح بابتزاز الفائض ، علما بأن علاقات الإنتاج تعتبر في حد ذاتها علاقات اجتماعية يحددها تنظيم الإنتاج .

إن تحليل التشكيلة الاجتماعية ، يقوم أساسا على الطريقة التي يتحقق بها الفائض الذي يحدد طبيعة التشكيلة ، وعلى الانتقال المحتمل لجزء من هذا الفائض نحو أو انطلاقا من تشكيلات أخرى ، والتوزيع الداخلي لهذا الفائض بين الجهات المعنية .

وفيما يعنينا ، يجب أن نهتم بدراسة الدور الذي لعبته التجارة الداخلية والخارجية والبيروقراطية التي تسير أمور الدولة **** وعلاقات المدن بالبوادي ، وان نحلل أهمية الظاهرة الحضرية ووجود مدن تجارية ، وأصناف الاحتكارات في مجال التجارة وحضور يد عاملة حرة ، وطبقة ـ دولة دينية ـ بيروقراطية(+) ، وتفضيل الإيرادات المالية وثروة المجتمع ، والحضور النسبي للتشريعات والقوانين . كل هذا في مواجهة الفقر والعنف ورداءة المركزة السياسية والإدارية والاقتصادية واهمية التنقل ـ التوزيع الغير التجاري . والتنوع القانوني للعالم الفيودالي الاسباني (14) .

نوع التشكيلة الاجتماعية بالأندلس :

نسبت الأندلس مابين القرنين الثامن والسادس عشر إلى مجتمعات التشكيلات الماقبل ـ رأسمالية ، التي تقوم على أساس استغلال المجتمع (سواء من طرف مجموعة عليا ، أو من طرف جماعة من الأفراد) والتي انتشرت كثيرا في الزمان والمكان (15).

لقد كانت الأندلس مجتمعا فلاحيا ، وكانت أغلب عائداتها تأتي من عمل الأرض وتمثل أيضا نظاما ترتب عنه فائض في الإنتاج (16) لأن الإنتاج كان يغطي ، بزيادة الاستهلاك الضروري لاستمرار سيرورة قوة العمل / بقاء .كان هذا الفائض يحول لصالح مجموعة عليا مسيطرة ، لأن تملك وتحويل ما يحتاجه الناس لعيشهم ، كان يتحقق بواسطة ضرائب مختلفة (قامت المجتمعات العربية الإسلامية على أساس نظام جبائي مركب ومركزي). وانطلاقا من ذلك فإنه يمكن تصنيف الأندلس ، ضمن التشكيلات الجبائية . ولعله من المفيد التذكير بالنظام المالي الإسلامي التقليدي ، فهو يقوم على ما يلي :

ـ الأعشار على المحاصيل والماشية بالنسبة للمسلمين .

ـ الجزية والخراج على غير المسلمين(++) (17) .

طبق هذا النظام بالأندلس . وبما أن اغلب مداخيل الدولة كانت تأتي من هذا المصدر (18) فإن نمط الإنتاج المهيمن كان جبائيا .

يوجد بالأندلس أيضا أعداد مهمة من العبيد . لكن هذا ليس كافيا للحد من تشكيلة تقوم على العبودية. ذلك أن دور العبيد في الإنتاج كان دائما ضعيفا ، فهم يسخرون في الأعمال المنزلية وفي الحرس الخاص بالسلاطين ، في حين أن غالبية النشاط الفلاحي كانت تتم على يد رجال أحرار.

يوجد بالأندلس أيضا ، حضور مهم للتجارة بنوعيها الداخلي والخارجي . إن وجود الأسواق وانتشارها يعني ، ولو بشكل نسبي ، وجود اقتصاد مرتبط بالسوق(19).ومن المعلوم أن انتقال هذا الفائض الأولي كان يترتب عنه بدوره فيوض ثانوية لها شبكتها الخاصة ، وفي كلا الحالتين وسواء تعلق الأمربتجارة الداخل أو الخارج ، فإن الدولة تستفيد من ناحية الجبايات ، وقد تحدث عنها ابن حوقل باسم المراصد والجوالي والرسوم على البيوع ... الخ (20) وقد أثارت هذه الضرائب وانعكاساتها على الأثمان وعلى الوضعية الاقتصادية ردود فعل من لدن الفقهاء وغيرهم (21).

وبالنظر إلى الأهمية النسبية ،لهذا القطاع التجاري ،في مداخيل الدولة بالأندلس،(حوالي15%)(22) فإنه يمكن أن نعتبرها من ضمن التشكيلات الجبائية ـ التجارية . وهذا لايعتبر غير عادي ما دامت المجتمعات التاريخية تبدو كنتيجة لعدة مكونات ، وفي الحالة التي تعنينا يحتمل أن يتعلق الأمر بالعناصر التالية:

أ ـ طغيان نمط إنتاج قائم على الجبايات .

ب ـ تأثيرات تجارية محدودة .

ج ـ علاقات تبادل تجاري مع الخارج .

وهذا يعني الاعتراف بوجود عوامل ومظاهر متعددة ، يمكن لتطورها وأهميتها (23) ولو بشكل نسبي ، داخل البنيات الأندلسية ، أن ترشدنا في محاولتنا ، للتعريف بالتشكيلة الاجتماعية بالأندلس وتتبعها وتأطيرها .

مجتمع جبائي ممركز تطغى عليه الأنشطة الزراعية :

تعتبر الأندلس مجتمعا زراعيا بالأساس ، بدليل استمرار أداء بعض الوظائف عينا إلى وقت متأخر ، إلى جانب أخرى كانت الدولة تفضل تحصيلها نقدا . إن هذه الضرائب كانت تسمح بتوفير فائض معتبر ، وبمداخيل هامة ومتزايدة 600 ألف دينار في السنة في عهد الحكم الأول (24) .مليون دينار في عهد عبد الرحمن الثاني (25) .548 ألف دينار في عهد الناصر (26) تضاف إليها 765 ألف دينار زكاة السوق .4 مليون دينار في عهد المنصور (27).

لقد أورد ابن حوقل (28) عدة مفاهيم جبائية،كحقوق السكة ، وصدقات البلد وجباياته وخراجاته وأعشاره والمراصد والجوالي والحقوق الجمركية على الواردات والصادرات ، والرسوم على البيوع داخل الأسواق.

إننا بالفعل أمام فائض هائل ، سوف يمتد على طول عدة قرون ، وسيسمح بظهور نظام تحويل إجباري إلى مجتمع آخر خارجي ، ويتعلق الأمر بذلك الاقتطاع الدائم بواسطة الغنائم واستغلال تلك الطبقة الدنيا من الناس ، وهما أسس سياسة وثراء وسلطة طبقة السادة

المحاربين بالمال المسيحي (29) . التي اعتبرها ب بوناسيي (30) محركا للنهضة الاقتصادية الكطلانية للقرنين العاشر والحادي عشر . إنها ثروات ترتبت عنها بعض مظاهر الجشع وانتهت إلى زعزعة توازن المجتمع ودفعت به إلى حافة الفيودالية ... ولقد كان لهذه التجاوزات تأثير آخر ، وهو تفقير وزعزعة الأندلس خلال حكم ملوك الطوائف .

إن الدولة الجابية لهذه الضرائب ، تمثل الجهاز الأعلى الذي ينظم ويراقب التوزيع الداخلي لفائض الإنتاج. ومن هذه الناحية فإن عدد ونفوذ هذه المجموعات ، وأهمية الكميات التي يحصلون عليها كانت تفصح عن وزنهم داخل التشكيلة الاجتماعية التي يمكن تحديد مفهومها انطلاقا من حضور هذه المجموعات ، ومن أهميتها النسبية .وبالنسبة للأندلس فإننا نجد أنفسنا أمام المجموعات التالية التي كانت تتمتع بنفوذكبير .

أ ـ أسرة حاكمة تهيكل البلاد وتسود داخلها .

ب ـ بيروقراطية تسهر على تسيير الدولة ، وتتقاضى أجورها من قبلها ، وهي تتشكل من عدة فروع قضائية ومدنية وإدارية مالية .

ج ـ رجال الدين(+++) وهي الفئة التي ينتمي إليها أغلب المشتغلين في الجهاز الإداري، إضافة إلى الأئمة والخطباء.

د ـ تنظيمات عسكرية مركبة تشمل المتطوعة والجنود المحترفين والمرتزقة والقواد والإدارة . وهي تنظيمات كانت مسؤولة عن استهلاك ثلث مداخيل الدولة سواء في ظل الخلافة أو في ظل الإمارة (31).

المدينـــة :

يتعلق الأمر أيضا بتشكيلة اجتماعية تعكس حضارة مدنية غنية . إنه مجتمع حضري بالمعنى الكامل للكلمة ، سواء من ناحية العدد أو الامتداد والانتشار الجغرافي أو من ناحية الكثافة السكانية ، واحتكار الإنتاج الحرفي ، وتمركز الأنشطة التجارية (بناء مدن تجارية كالمرية). علاوة على كونها مراكز للحكم وللحياة الثقافية والإيديولوجية (32). ينجم عن كل هذا بنية اجتماعية خاصة متماسكة وأحادية الشكل ، وهذا بخلاف البنية المسيحية حيث توجد هيمنة واضحة للبادية وحيث تبرز الاختلافات بين المناطق .

وبالإضافة إلى ذلك ، فإن التشكيلة الاجتماعية العربية الإسلامية وبالنظر للأهمية التي تبوأتها داخلها الأنشطة الحرفية والتجارية ، قد شكلت صنفا مناقضا للفيودالية الغربية ، ولربما غير قابل للاندماج فيها .

وفي هذا المعنى فإنه يجب توضيح معطى أساسيا ، وهو الطابع الحضري المحض لاستقرار المؤسسات السياسية والإديولوجية العربية الإسلامية . فمن المعروف أن البنية الفرقية (ماهو إيديولوجي) تفرض نفسها في نهاية المطاف على البنية التحتية (ماهو اقتصادي) فلا أحد يقبل أو يخضع لهيمنة ما ، إذا لم تكن قد قدمت إليه مسبقا كشيء ضروري للحفاظ على النظام الاجتماعي و"الطبيعي" واستمراريته . ويترتب عن هذا أن بعض التجاوزات والانحرافات عن هذا النظام سوف تحدث لدى دافعي الضرائب حركات تصحيحية لإقامة حكم عادل . إن هذه الإيديولوجيا الإصلاحية تمثل أحد التفسيرات الجزئية لمفهوم الفتنة . ونجدها بشكل واضح في الحركة المساندة للمرابطين ، كما تظهر بعض آثارها في عهد الطوائف الثاني ماقبل الموحدين ، وفي عهد الطوائف الثالث ... الخ .

في مقابل الطابع الحضري للتشكيلات الإسلامية بالأندلس ، نجد الطابع الريفي للتشكيلات المسيحية الذي يتميز بقصور وقلاع السادة الفيوداليين . وبنفس الكيفية وبسبب عوامل اقتصادية وسياسية معقدة فإن تنقل السادة وحاشيتهم يتعارض مع " المدينة ـ القصر " بالأندلس .

التجـــارة :

تتميز المجتمعات الماقبل ـ رأسمالية (تحدث م. رودنسون عن إقطاع رأسمالوي في الحضارة العربية الإسلامية) بكونها تدمج اقتصادات اقتيات ، كما أن التحويلات لاتهم سوى الفائض ، وتتم بواسطة حركة غير ميركانتيلية (نظام الضرائب) أو عن طريق المبادلات التجارية . وبما أن الأندلس وبخلاف الممالك المسيحية تبدو مندمجة في اقتصاد السوق ، فإنه من الضروري تحليل مختلف مظاهر انتقال هذا الفائض الأولي ، وقد كان لنا في هذا الصدد اتجاهان .

أ ـ إعادة التوزيع الداخلي لجزء من الفائض .

ب ـ تحويله من ، أو إلى مجتمعات أخرى .

وفيما يخص إعادة التوزيع يجب اعتبار :

1 ـ الأجور التي توفرها الدولة لقطاعات مهمة (الجيش ـ الجهاز الإداري ـ جهاز الدولة ـ العلماء ... الخ).

2 ـ الصلات والهدايا وكل المصاريف المرتبطة بأجواء القصور (34).

إن هذه التحويلات تعني أنه يجب حل المسألة التالية ، وهي هل كانت الأندلس تتمتع باكتفاء ذاتي، وتعيش من فائض إنتاجها ، أم أنها كانت بالعكس تشكيلة اجتماعية تعتمد على عائدات من الخارج . بالنظر إلى المعطيات المتوفرة ، فإن الظروف الطبيعية للبلاد ، أي الإنتاجية الفلاحية ، كانت جيدة وكان بإمكان الدولة أن تحصل منها فائضا جبائيا معتبرا . فمختلف المؤلفين وعلى الخصوص الجغرافيين منهم كانوا يقدمون الأندلس على أنها بلد غني لنذكر أيضا بقيمة الضرائب المستخلصة خلال القرن العاشر الميلادي ، وفي مختلف ممالك الطوائف التي كانت بحكم موقعها الجغرافي لاتستفيد من عائدات التجارة .

إن إعادة توزيع هذا الفائض من قبل الدولة على خدامها ، والرخاء الذي كانت تعيش فيه مختلف المجموعات التي تدور في فلكها ، قد أسفر عن تطور الأسواق والتجارة الخارجية .

إن وجود واهمية الأسواق بالمدن الأندلسية شيئان معروفان ، وأشار إليهما كل الجغرافيين وأكدها وجود خطة "صاحب السوق" المكلف بمراقبة الأسواق وتحصيل حقوقها (35). وفيما يخص مسألة الصادرات والواردات ، فنحن نتوفر على عدة إفادات بشأن منتجات الشرق الأقصى وحوض المتوسط وبلاد السودان وأوربا ، التي كانت تصل إلى غاية الأندلس . وكانت هذه الأخيرة تصدر بدورها مواد تصل إلى غاية الهند والصين كالخزف والأثواب وتين مالقة ...

ماهي أهمية هذه التجارة في اقتصاد الأندلس ؟ وهل كان للتجارة دور فيما عرفته البلاد من رخاء ؟ بمعنى آخر هل تعتبر الأندلس تشكيلة جبائية ميركانتلية فعلية ؟ وبدون أن نقلل من شأن المبادلات الخارجية خصوصا مع شمال افريقية والممالك المسيحية ، فإنه لايبدو أن هذه التحويلات كانت جوهرية ولايظهر أن المجتمع الأندلسي قد اعتمد بالأساس على مراقبة

محاور التجارة مع بلدان بعيدة . علاوة على أن هذه الصفقات كانت تهتم ببضائع رفيعة ونادرة لاتؤخذ كلفة الإنتاج فيها بعين الاعتبار (بمعنى أنه لاتعتبر فيها إلا قيمتها الذاتية) فالاحتكارات التي تنبني على ذلك تبقى هشة . إن الأمر يتعلق هنا بسيرورة اقتصادية وسياسية حللها ابن خلدون بشكل واضح (36) فالرسوم الجمركية المفروضة على هذا الصنف من التجارة يفترض أن تمثل في التشكيلة الاجتماعية القائمة على الضرائب والتجارة ، أهم مداخيل الدولة . ومعلوم أن التعريفة المفروضة على هذه البضائع تمثل 10% من قيمتها ، وأن حجمها حسب ما نتوفر عليه من معلومات لايتجاوز 15% من المداخيل الإجمالية . يتضح إذن أن هذه التجارة البعيدة لاتفسر وحدها الرخاء الدائم بالأندلس ، ويتعين البحث عن ذلك في حجم الإنتاج الداخلي .

الاختلافات بين الأندلس واسبانيا المسيحية :

إن ما سبق يبين خضوع الأنشطة التجارية الداخلية والخارجية لمراقبة ولضرائب الدولة بالأندلس . وهذا يعني أن هناك اختلافا عميقا مع المجتمع الفيودالي المسيحي ، الذي لم يتمكن من الهيمنة على التجار البرجوازيين المقتنعين بضرورة الحفاظ على استقلاليتهم والذين يتمتعون فعلا بحرية عمل تكاد تكون كاملة . إن هذا الواقع يمثل تناقضا آخر(37). إن الطابع الحضري متقدم بالأندلس ، ويعكس حضورا قويا للدولة في حين أن النوى الحضرية القليلة بالمنطقة المسيحية « Bourg » كانت حرة ومعفاة من الجبايات ، وهذه خصوصية كبرى طبعتها وشكلت جاذبيتها الأساسية .

تداخلت عدة عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية (38) بالأندلس ، وسمحت بتلطيف ، بل وإلغاء تلك التجاوزات التي كانت تستهدف جمهور الفلاحين . وبالمقابل فإن النظام الفيودالي كان يزيد باستمرار من ضغوطه على الفلاحين .وأسفر ذلك عن إخضاعهم واستغلالهم بشكل ممنهج ، فتكاثرت العادات القبيحة تجاههم ، بشكل مناسب لتطور النظام الفيودالي نفسه .

يجب التذكير أيضا بالغياب الشبه التام ، أو على الأقل بالنقص الحاصل في اليد العاملة الحرة بالبلاد المسيحية ، وذلك على العكس مما كان عليه الأمر بالأندلس ، الشيء الذي يترجم عمليا بتزايد عقود الكراء والمزارعة والمغارسة وأنواع الشركات الأخرى. وهي عقود حفظت في كتب الوثائق(*) ولعل أهم ماترتب عن هذا الوضع هو وجود "مجموعة - طبقة مهنية " هي فئة العلماء(**) فبإزاء عالم حرب يفكر ويعيش بمنطق الغنيمة ، برزت بداخله طبقة عسكرية محترفة لها تراتبيتها ونبالتها ووعي طبقي فعلي ، فإن التشكيلة الاجتماعية بالأندلس وإن كانت تخصص ثلث فائضها للجند ، فإنها لم تتوفر أبدا على طبقة عسكرية بنفس المواصفات والفعالية (لعل هذا مايفسر هزيمتها في نهاية الأمر). يمكن اعتبار الأندلس بمثابة تشكيلة اجتماعية لم تتمكن من بلورة إيديلوجية خاصة بهذه الطبقة المحاربة ، ففي مواجهة مناخ عنف وقوة : مناخ سياسة الأمر الواقع ، كانت الأندلس تمثل مجتمع قانون ، تنظم الدولة قضاءه بخلاف ما كان يجري بالبلاد المسيحية حيث تحل الخصومات بواسطة المبارزات وعن طريق حكم الله (***) .

ولهذا السبب فإن الأندلس لم تعرف أبدا نفس أوضاع العنف التي هيمنت على المجتمع المسيحي ، الذي عمل على احتوائها ، عن طريق تأسيس ماسمي "بسلم الله " والتي أسفرت عن "هدنة الله " لاحقا .

وفيما يخص العلاقات المدنية، فالمبدأ بالأندلس هو أن "الأصل الحرية" ،فالناس أحرار وهناك علاقة مباشرة بين الفرد والدولة ، في حين أنه من النادر أن نجد أفرادا يتمتعون بحرية شخصية كاملة في المجال المسيحي . إنهم ليسوا عبيدا ، وإنما أقنانا تابعين لسيد أو لأرض ، وحتى وسط طبقة الأسياد فإن الملكية ترتبط بنسق من الواجبات والالتزامات تجاه كبيرهم الذي هو الملك .

يجب التذكير أيضا بانعدام التعامل النقدي واللجوء إلى المقايضة والتقديرات والمداخيل العينية باسبانيا المسيحية . وبالمقابل فقد انتشرت النقود وسادت الأداءات بالدينار والدرهم ، وأنشئت دار السكة التي تصدر مقادير مهمة من النقود تقدر حقوق الخليفة الناصر عليها ب200 ألف دينار سنويا (39) .

كان المنظر الفلاحي مختلفا بدوره ، زراعة الحبوب والكسب بالشمال ، في مقابل الزراعات المسقية بالجنوب.وبصدد الري فإنه لايجب التفكير فقط،في الأعمال الكبرى ذات المنفعة العمومية (سدود قنوات...) بل بالخصوص في مجموع المجهودات الفردية الدائمة من أجل إعداد الآبار والنواعير ... إنه تنوع في المناظر يكشف عن نوع من الحدود مابين نمط إنتاج جبائي ذي توجه سقوي ، ونمط إنتاج إقطاعي (+) برز وتطور بالغرب المسيحي ، ويتميز بضعف اعتنائه وحفاظه على التوازنات الطبيعية .

إن التشكيلات الاجتماعية المتقدمة ، القائمة على الجباية حاولت احتواء تقدم قواها الإنتاجية . وقد تسبب ذلك في خلق توازن متجدد ، حال دون ظهور أو تطور تشكيلات مخالفة وهذا ما يفسر استمرار نفس البنى. إن هذه الإستمرارية توحي للملاحظ الغير المدقق بأن الأمور جامدة .

إن نمط الإنتاج "الإقطاعي - فيودالي " وهو من تنوعات نمط الإنتاج الجبائي (لأن مجموعات من الأفراد أصبحت تنوب وتعوض الدولة في صلاحياتها) أسفر بدوره ، بسبب عدم كماله ، عن توترات فرضت تكييفه باستمرار . ولهذا فهو يبدو أكثر مرونة ودخل في سيرورة تطور مستمرة . وفي اسبانيا التي كانت تتواجه داخلها التشكيلات المذكورة آنفا ، لربما كان ذلك سبب سيادة المجتمع الذي يتوفر على أكبر قدر من الخصائص الفيودالية بمعنى أن هذه المعطيات تفسر انتصار البنيات الفيودالية على البنيات الغير الفيودالية .

خلاصة :

ماذا يبقى إذن من أطروحة وجود فيودالية بالأندلس ؟ لنتذكر بقولة ر.بوتروش :" لازلنا نبحث بدون توفيق عن فيودالية في طريق التكوين داخل اسبانيا خلال القرن السابع.م ، ليس فقط خلال عهد الخلافة الأموية ، وإنما على عهد ممالك الطوائف ، وفي قلب الأراضي التي خضعت خلال نهاية القرن XI م لسيادة المرابطين" (40). لقد أشرنا سابقا (41) إلى أن مختلف الإقطاعات المعروفة بالأندلس لاتسمح بأن نستنتج وجود فيودالية أندلسية. فالمعطيات المتوفرة بشأن "السخرة" بالأندلس،والتي اعتبرت دليلا على استغلال الفلاحين (42) أكدت الخلاصات السابقة ، كما أن الدراسات الأركيولوجية بحصون شرق الأندلس التي أنجزها بزانا وكيشار(43) تبين أنه بعد حروب الاسترداد حصل تقليص في مسورة الحصون الإسلامية حينما أصبحت قصورا محصنة يسكنها السادة المسيحيون .

إن الدراسات الجزئية السابقة ، مضافة إلى التحليل الشامل للتشكيلة الاجتماعية بالأندلس تؤدي كلها في حدود معرفتنا الحالية إلى نفس الخلاصة : غياب آثار جديرة بالاعتبار عن النظام الفيودالي . فالأندلس لاتشكل مجتمعا إقطاعيا فيرداليا وإنما يجب تصنيفها ضمن التشكيلات الاجتماعية الجبائية المتقدمة .

الهوامش :

* - ضمن كتاب Le cuisinier et le philosophe hommage à M. Rodinson , Paris 1982.

** - أنظر لاحقا الاعتبارات التي تحكمت في استعمال كلمة "إقطاعية " بدل "خومانيال" .

*** - يبدو أن الأمر قد التبس على صاحب الدراسة ، لأنه في مجال الزراعة ليس هناك كراء للأرض وإنما هي شركة يحدد فيها نصيب المزارع حسب أعراف الجماعة .

**** - نفضل الاصطلاح التقليدي "الجهاز المخزني " أو الجهاز الإداري ، لأن لفظة بيروقراطية توحي الآن بمعنى آخر ، لانعتقد بالرغم من تجاوزات وجور الحكام ، في دقة استعماله بالنسبة لأوضاع الغرب الإسلامي خلال الفترة المدروسة .

(+) - يتعلق الأمر هنا ، مرة أخرى ، باختزالات ذات طبيعة مفاهيمية ، يصعب تتبعها من زاوية تاريخية محققة. ذلك أن مفهوم الطبقة يرتبط بمرجعية مادية تاريخية ، لازالت الأبحاث المعاصرة في تاريخ العرب والمسلمين لم توفها حقها من التمحيص . لذا فإننا نفضل ترجمته بـ"العصبية الحاكمة التي تهدف إرساء مشروعيتها على أسس دينية ".

(+ +) - التبس الأمر على المؤلف في مسألة الخراج ، لأنه من المعلوم أن الخراج يبقى مفروضا على الأرض التي فتحت عنوة حتى وإن أسلم أهلها.وزيادة على ذلك فإن الأندلس وغيرها من بلاد الغرب الإسلامي خضعت لضرائب أخرى ناقش الفقهاء باستمرار مدى شرعيتها كالقبالات والمكوس والمعونة ... الخ .

(+ + +) - ربما كان من الأنسب أن يستعمل المؤلف تعبير الفقهاء ، لأن اصطلاح رجال الدين يفيد بهيئة وتنظيم يخصان المجال المسيحي.

(*) - يبدو أن الأمر قد التبس على المؤلفن فمن المعلوم أن كتب الوثائق ليست مجاميع لهذه العقود، وإنما هي نماذج موحدة الصيغة لمختلف العقود ، كتبت من أجل إرشاد الموثقين والعدول.

(**) - لسنا في حاجة للتذكير بسوء تقدير المؤلف في هذا الصدد لأن الفقهاء بالغرب الإسلامي لا يشكلون طبقة مهنية . فهم لايشكلون فئة متجانسة من حيث أوضاعها الاجتماعية وأكثر من هذا ، فإن إيديولوجياتهم مختلفة واختياراتهم السياسة متنوعة .

(***) - "حكم الله " هو أن يختار المتخاصمان بطلين يمثلانهما في مبارزة ، منطلقين من مبدأ أن الله ينصر الصادق منهما دائما.

(+) - ترجمنا مفهوم mode de production domanial بنمط الإنتاج الإقطاعي ليس في دلالاته الإسلامية ، وإنما بما اصطلح عليه العرب منذ مدة عند حديثهم عن فائض القيمة والعلاقات الإنتاجية المترتبة عن التملك الاحتكاري للأراضي الفلاحية ، وإن كان هذا لايرفع الإلتباس الأصلي الناجم عن هذا الاستعمال

1) - -P. chalmeta : « Concession tenitoriales en al-Andalus » Cuadernos de Historia (Hispania), VI - 1975 -1-90 .

2) - P. Chalmeta : "Fendalismo en al Andalus? " in Orietalia Hispania. F.M. Pareja 1-168-94.

3)- C. Cahen : « Rifléxions sur l'usage du mot féndalité J.E.SHO, III, 1960-2-20.

4) - P. Chalmeta : " le problème de la féndalité de l'Europe chrétienne ,le cas deL'Espagne musulmane in II Coloquio Hispana - Tunecino, Madrid 1973 - 91 - 115.

5) - P. Chalmeta : « Fendalismo en al Andalus ? » p. 194.

6) - Cf. n°1 2e parties en cours d'impression.

7) - K. Wittfogel, le despotisme oriental. Etude Comparative du pouvoir total.Paris1964.

8) - S.Amin. Sobre el desarrollo designal de les formaciones sociales, Barcelona, 1975.

9) - P. Guichard, Structures sociales « orientales » et occidentales » dans l'Espagne musulmane, Paris 1977.
10) - R.I. Burns, Médiéval Colonialism. Portcrusade exploitation of Islamic volencia. Princeton 1975 pp 166-168.
11) - P. Guichard : le problème de la Sofra dans le royaume de Valence auXIIIe S.Auràq II 1971 p.p. 64-71.
12) - Ibn el Attar, dans ses el wataiq al majinu a. pp 3 - 4.
13) - Cf. notes 1-2-4.
14) - قد يكون مفيدا ، أن أوضح أنه بالرغم من كوني مؤرخا ، فانا لا أدعي الاختصاص في موضوع الفيودالية الشديد التعقيد . ولهذا فقد رجعت بالنسبة لأوربا ، إلى عدد من الدراسة المتخصصة ، وقد يكون من قبيل التسرع أيضا ، القول بأن القرون الثمانية من التاريخ الأندلسي كانت عبارة عن فترة ركود ، لكن طبيعة هذه الدراسات لاتسمح بالتعمق في ذلك .
15) - M. Rodinson . Islam et Capitalisme p. 81.
16) - Cf. infra.
17) - Cf. Sub Verbo in E I2 .
18) - Cf. infra.
19) - P. chalmeta, El « Senor del mercado » en Espana Madrid, 1973: « Markets » in the Islamic City Paris 1980, »les fonctions de l'agora-farum dans la cité musulman » in collogue Casa- Velazquez Madrid 1982.
20) - Ibn Hawqal, Surat al ard I - 112. P. Chalmeta facteurs de la formation des prix dans l'Islam médiéval Congrés Histoire du Maghreb - Tunis 1973.
21) - Cf infra.
22) - Bayan II - 231 analectes P. 251.
23) - Cf infra
24) - al Bakri in L. Provençal la péninsule Ibérique P.251.
25) - Mugrib I-46.
26) - Bayan II - 231 - Anolectes I 130.
27) - A ' mal 114 - 5
28) - Surat I - 112.
29) - H. grassitti « Para la historia del botin y de las panias en Léon y Castilla » CH.E.1964.
30) - P. Bonnassie , la catalogue, du milieu du Xe S à la fin du XIe S Toulouse 1975-6.
31) - Ibar, IV, 133 Bayan II - 231 - 2.
32) - Cf. L. Tosse Balbas , Cindades hispano- musulmanes Madrid - 1971.
33) - M. Rodinson , op , cit p : 45-73.
34) - Cf. Supra et fendalisme en al Andalus p. 187 -8.
35) - Cf. les ouvrages cités note -19 .
36) - Cf. les idées économiques...
37) - Cf. Supra .
38) -Cf. fendalisme ...? le problème de la féodalité.
39) - Surat I - 112.
40) - R. Boutruche, Seugneurie et féodalité I- 238.
41) - Cf. Supra.
42) - Cf. « Recherches sur les habitats musulman du le vant Espagnol » et « le problème du L'existenc de structure de type féodal dans la sociètè d'al andalus